9 أبريل، 2020 **الأمر التنفيذي 2020-23 (Executive Order 2020-23)**

الأمر التنفيذي بشأن مواجهة فيروس كورونا المستجد COVID-19

((الأمر التنفيذي رقم 21 بشأن فيروس كورونا المستجد 19 (COVID-19 EXECUTIVE ORDER NO. 21))

حيث إن فيروس كورونا المستجد 2019 هو مرض تنفسي حاد جديد يمكن أن ينتشر بين الناس بالانتقال من خلال الجهاز التنفسي ويظهر بأعراض مشابهة لأعراض الإنفلونزا،

وحيث إن فيروس كورونا المستجد 19 انتشر بسرعة في فترة قصيرة في أنحاء إلينوي مما يستدعي توجيهات جديدة وصارمة من مسئولي الصحة على المستوى الفيدرالي والولاية والمستوى المحلي،

وحيث إن عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا 19 في إلينوي يتزايد بشكل مضاعف وينتشر في مزيد من مناطق الولاية ويخلف عددا متزايدا من الوفيات،

وحيث إنه من المهم إزالة العوائق والحواجز أمام تقديم إمدادات وخدمات الرعاية الصحية لضمان القدرة الكافية لنظام الرعاية الصحية في إلينوي على تقديم الرعاية لكل من يحتاجها،

وحيث إن الانتشار المتزايد لفيروس كورونا 19 والخطر الذي يشكله الفيروس على الصحة العامة يتطلب زيادة قوة العمل في الرعاية الصحية لضمان كفاية ممارسي الرعاية الطبية للمساعدة في دعم الرعاية الصحية في مواجهة جائحة كورونا 19 في إلينوي،

وحيث إنني أعلنت أنا، جيه بي بريتزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كوارث (إعلان الحاكم للكوارث الأول (First Gubernatorial Disaster Proclamation)) لمواجهة تفشي مرض فيروس كورونا 19،

وحيث إنني عاودت الإعلان يوم 1 أبريل 2020 أن جميع مقاطعات ولاية إلينوي مناطق كوارث (إعلان الحاكم للكوارث الثاني (Second Gubernatorial Disaster Proclamation) إضافة إلى إعلان الكوارث الأول، ويشار إليهما بإعلاني الحاكم للكوارث) لمواجهة تفاقم انتشار فيروس كورونا المستجد 19،

وحيث إنني أرى ضرورة اتخاذ تدابير إضافية للحفاظ على الصحة والسلامة العامة في جميع أنحاء ولاية إلينوي ولضمان قدرة نظام الرعاية الصحية لدينا على خدمة المرضى، بما في ذلك ضمان القدرة على فحص وعلاج الأفراد الذين تظهر عليهم أعراض كورونا 19 بفعالية وبسرعة،

وحيث إن قانون هيئة التنظيم المهني (Department of Professional Regulation Law, 20 ILCS 2105-400) واللوائح المصاحبة له يفوض أمين هيئة التنظيم المالي والمهني (IDFPR) باتخاذ بعض الإجراءات الحاسمة أثناء مدة إعلان الكوارث لتلبية الحاجة لزيادة عدد الأخصائيين المرخصين لمواجهة الكارثة،

وحيث إن الإجراءات التي يجوز لأمين هيئة التنظيم المالي والمهني (IDFPR) اتخاذها لزيادة عدد الأخصائيين المرخصين للمشاركة في مواجهة الكارثة تشمل: (أ) تعليق شروط الترخيص الدائم والمؤقت للأشخاص المرخصين في ولاية أخرى، (ب) تعديل حدود نطاق الممارسة بموجب أي قانون من قوانين الترخيص الخاضعة للهيئة، (ج) توسيع الاستثناء الوارد في المادة 4(أ) من قانون ممارسة الصيدلة (Section 4(a) of the Pharmacy Practice Act)،

وحيث إن قانون هيئة التنظيم المهني (Department of Professional Regulation Law, 20 ILCS 2105-400(a)(1), (2) and (3)) يفوض أمين الهيئة باتخاذ هذه الإجراءات حيال الأخصائيين المرخصين الذين "يعملون تحت توجيهات هيئة إدارة الطوارئ وإدارة الصحة العامة في إلينوي بمقتضى إعلان الكارثة"،

بناء عليه، وبموجب السلطات المخولة لي بصفتي حاكم ولاية إلينوي، وبموجب قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Sections 7(1), 7(2), 7(8), 7(12) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 3305)، أمرت بما يلي:

المادة الأولى: خلال مدة إعلاني الكوارث، يعلق الحكم الوارد في قانون هيئة التنظيم المهني (Department of Professional Regulation Law, 20 ILCS 2105-400) واللوائح المصاحبة له الذي يفوض أمين هيئة التنظيم المالي والمهني (IDFPR) باتخاذ بعض الإجراءات لزيادة عدد الأخصائيين المرخصين لمواجهة الكارثة، وذلك بالدرجة التي تقتصر بها سلطة أمين الهيئة على الأشخاص العاملين تحت توجيهات هيئة إدارة الطوارئ وإدارة الصحة العامة في إلينوي بمقتضى إعلان الكارثة الصادر من الحاكم. ويظل الحكم الذي ينص على اقتصار ممارسة أمين الهيئة لهذه السلطة "بالتنسيق مع هيئة

إدارة الطوارئ وإدارة الصحة العامة في إلينوي" ساري المفعول. على أن يعمل أمين الهيئة في ممارسته لهذه السلطة بالتعاون الوثيق مع مديري هيئة إدارة الطوارئ وإدارة الصحة العامة على ضمان قيام أي أخصائيين مرخصين معنيين بالمساعدة في مواجهة الكارثة.

_____

جيه بي بريتزكر، الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 9 أبريل، 2020
مقدم من سكرتير الولاية في 9 أبريل، 2020